السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي في عهد محمد رضا شاه بهلوي ١٩٤١ - ١٩٧٩

هوزان سليمان ميرخان

قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك، إقليم كوردستان، العراق

المستخلص

يهدف هذا البحث لتتبع (السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي في عهد محمد رضا شاه بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩)، وهي حقبة مهمة من تاريخ إيران والخليج، إذ شهدت منطقة الشرق الأوسط تطورات سياسية أدت إلى عدة متغيرات في الأوضاع الإقليمية والدولية فيها، منها تأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١، والذي أدى إلى حدوث أزمة في العلاقات الإيرانية-البريطانية، التي تزامنت مع إنتعاش الحركة القومية العربية وتبلورها في منتصف الخمسينات من القرن العشرين، ولعل التطور الأهم كان إعلان الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٨، فضلاً عن تنامي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدت كل هذه التطورات إلى جعل منطقة الخليج العربي محط تنافس إقليمي ودولي، من أجل تحقيق النفوذ الأوسع والتأثير الأكبر في هذه المنطقة الإستراتيجية. ونظراً لكون إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والخليج العربي بصورة خاصة، فقد نجحت و تحديداً في عهد محمد رضا شاه بهلوي في أن تؤدي دوراً مهماً للدفاع عن مصالحها ومصالح الدول الغربية. وإنطلاقاً من أهمية البحث، فإن هدفه يتمحور حول رسم صورة دقيقة و واقعية للسياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي في تلك الفترة، والتي حاولت فيها إيران أن تؤدي دوراً إقليمياً يحقق لها مكاسب سياسية واقتصادية. وكذلك الرغبة في جعل هذا البحث كمصدر لتاريخ العلاقات الإيرانية-الخليجية لندرة الأبحاث في هذا المجال في الجامعات الكُردستانية.

مفاتيح الكلمات: إيران، الخليج العربي، محمد رضا شاه بهلوي، الإنسحاب البريطاني، الجزر العربية الثلاث.

١. المقدمة

تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الشـــرق الأوسط، و بحكم ثقلها الاقتصادي و البشـــري و الحضاري و مركزها الجيوستراتيجي في الماضي و الحاضر، أصبحت لها علاقات و مصالح مع مشيخات و دول الخليج العربية، و تحديداً في عهد محمد رضـا شـاه بهلوي (١٩٤١ - ١٩٧٩)، حيث سـعت إيران إلى أن تكون القوة الإقليمية الأكبر بحيث يحسب لها كقوة مؤثرة عند التخطيط لتأمين المنطقة. فضلاً عن ذلك، فأن إيران سخرت من طاقتها الاقتصادية و البشرية من أجل الهيمنة على الخليج سـواء بالطرق السـلمية أو بالوسـائل العسـكرية. و ذلك لعدة إعتبارات من أهمها الموقع الجغرافي و الإســـتراتيجي المتميز للخليج، و كذلك إمكاناتها الاقتصـــادية، حيث تعد منطقة الخليج من أهم مصادر النفط في العالم.

عند الخوض في دراسـة العلاقات الخارجية لإيران و سـياسـتها الإقليمية لابد أن يُأخذ بنظر الإعتبار دراسـة مجمل التطورات السـياسـية الإقليمية و الدولية، التي حدثت في الأعوام ما بعد الحرب العالمية الثانية، لأنها أثرت على طبيعة الســـياســـة الإيرانية في المجالين الإقليمي و الدولي، التي أُســـتغلت من قبل الحكومة الإيرانية في توظيف سياستها و فرض سيادتها و نفوذها على منطقة الخليج.

طرح موضوع البحث عدد من الأسئلة جرى الإجابة عليها ضمناً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كان من بينها: كيف كانت توجهات السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي قبل إستلام محمد رضا شاه الحكم، و كيف كانت بدايات التوجه الإيراني نحو الخليج؟، و هل كان للإنسحاب البريطاني من الخليج تأثير على السياسة الإيرانية؟، و كيف كانت طبيعة الإدعاءات الإيرانية في الخليج؟، و كيف تعامل الموقف الدولي و الإقليمي مع الإدعاءات الإيرانية؟. أسئلة أخرى تطرح في هذا المجال يحاول هذا البحث الإجابة عنها إستناداً إلى المصادر التاريخية الأصلية.

إعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي القائم على تحليل الأحداث و ربطها مع أبرز المتغيرات الداخلية و الدولية للأحداث نظراً لحاجته إلى سرد الوقائع التي تبين البراهين لمقتضى الأحداث التي إتسمت بها السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي في عهد محمد رضا شاه بهلوي (١٩٤١ - ١٩٧٩)، و ذلك من أجل الوصول إلى بعض الحقائق التاريخية حول موضوع البحث.

البريد الإلكتروني للمؤلف : hozan.mirkhan@uod.ac

حقوق الطبع والنشر © 2026 هوزان سليمان ميرخان. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.٠

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية .المجلد 9، العدد 2 (2026) .
أُستلم البحث في 27 نيسان 2025؛ قُبل في 23 تموز 2025
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 5 آب 2026

قسم موضوع البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، بالإضافة إلى الخاتمة و المقدمة. في المحور الأول تم بحث السياسة الإيرانية في الخليج قبل إستلام محمد رضا شاه بهلوي للحكم. أما المحور الثاني فقد خصص للحديث عن تجدد التوجهات الإيرانية حول الخليج بعد عام ١٩٥٣. أما المحور الثالث و الأخير فقد تطرق للبحث في تزايد القوة العسكرية الإيرانية بعد قرار الإنسحاب البريطاني من الخليج. و استعرض فيه محاولات إيران للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب في منطقة الخليج، و التي كانت تسعى من خلالها تقوية هيمنتها في منطقة الخليج.

أما بالنسبة إلى مصادر البحث فقد تنوعت، لكن أغلبها كتب عربية أو مترجمة للعربية منها، كتاب روح الله رمضاني المتخصص في الشؤون الإيرانية، و المعنون (سياسة إيران الخارجية ١٩٤١ - ١٩٧٣)، و الذي يحتوي على معلومات قيمة عن السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي في عهد الشاه محمد رضا بهلوي. كما أستفاد البحث من كتاب (السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات) للمؤلف د. محمد جاسم الندواي، الذي تميز بأنه من الكتب الأكاديمية لأنه صادر من مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة. أما كتاب (العلاقات الخليجية - الإيرانية في الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٧٩) لمؤلفه نواف وبدان سلمان الجشعمي، فهي أيضاً تحتوي على معلومات قيمة عن السياسة الإيرانية تجاه الخليج. بالإضافة إلى كتب أخرى تم الإشارة إليها في الهوامش، و التي تتطرق أيضاً إلى بعض الأحداث التاريخية التي تخص مدة البحث.

٢. السياسة الإيرانية في الخليج[١]قبل إستلام محمد رضا شاه[٢]الحكم:-

تميزت السياسة الإيرانية في الخليج العربي في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٦ - ١٩٤١[٣]بسمتين أساسيتين هما تقوية البحرية الإيرانية و المطالبة بالبحرين[٤]و الجزر العربية الثلاث[٥]، ففي تلك الفترة إزدادت النشاطات الإيرانية في الخليج، و كان هدفها تجديد فرض سيطرتها السياسية و الاقتصادية على الموانىء و الجزر الخليجية، و كذلك تثبيت قوتها السياسية في المنطقة، و التي شكلت تأثيراً سلبياً على سير العلاقات الإيرانية مع بريطانيا(العاني، ١٩٩٧، ٢٨؛ وثوق، ١٣٩٧، ٤٨٧؛ ئوسمان، ٢٠٢٤، ١٦٠).

بدأت الإدعاءات الإيرانية الرسمية حول البحرين عام ١٩٢٧، بعد ان وقّعت الدوائر البريطانية المختصة في الخليج سلسلة من المعاهدات و الإتفاقيات (المانعة الأبدية)[٦]مع شيوخ و أمراء الخليج، في مطلع القرن العشرين، و بدورها إحتجت الحكومة الإيرانية على ذلك مؤكدةً بأن كل إتفاقية أو معاهدة عقدتها بريطانيا مع البحرين هي ضد مصالح و حقوق إيران التاريخية، و حينما وقعت بريطانيا معاهدة جدة مع الأمير عبدالعزيز بن سعود (١٨٧٦ - ١٩٥٣) حاكم نجد و الحجاز في ٢٠ تموز ١٩٢٧، التي تضمنت فيها إعتراف الأخير بأن تبقى البحرين محمية بريطانيا و لا يجوز التدخل في شؤونها الداخلية(شفيعي و شهرياري، ٢٥٤؛ ئوسمان، ٢٠٢٤، ١٦٥). و هذا ما أثار حفيظة إيران و إحتجت على ورود اسم البحرين في تلك المعاهدة بحجة أنها "مقاطعة إيرانية"، و أرسلت مذكرة إحتجاج إلى الحكومة البريطانية و عصبة الأمم في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٧ تبيّن فيها أحقيتها في البحرين. و عندما بدأت الشركات النفطية البريطانية بالتنقيب عن النفط و إستخراجه، طالبت حكومة رضا شاه بحصتها من الإيرادات النفطية(الربيعي، ٢٠١٢، ٥٣؛ Ramazani, 1971, 18). و بدورها ردّت حكومة بريطانيا على الإدعاءات الإيرانية في ١٨ شباط ١٩٢٨ و أكدت عدم وجود أية مبررات شرعية لإيران يمكن الإستناد إليها(صبحي، ١٩٦٢، ١٦٣-١٦٤). و في بداية عام ١٩٢٩ إحتجت الحكومة الإيرانية مجدداً ضد التعليمات التي أصدرتها السلطات البريطانية و التي طالبت فيها الإيرانيين الذين يزورون البحرين بإبراز جوازات السفر، إلا أن الحكومة البريطانية أهملت الإحتجاج (النجار و آخرون، ١٩٨٤، ٢٠٨).

استمرت الحكومة الإيرانية، في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، في مساعيها للحصول على موطىء قدم ثابت في البحرين، و لاسيما بعد إزدياد الإكتشافات النفطية في منطقة الخليج عموماً و البحرين خصوصاً، و عندما بدأ الإنتاج الفعلي للنفط و تصديره في البحرين عام ١٩٣٤(متولي، ١٩٨١، ١٨٩؛ العلي، ١٩٨٤، ١٢٨)، إعترضت الحكومة الإيرانية على قيام الشركات النفطية الأمريكية بإنتاج و تصدير النفط في البحرين، و قدمت مذكرة إحتجاج إلى الحكومة البريطانية في ٢٢ مايس ١٩٣٤، و إعتبرته إمتيازاً نفطياً غير شرعياً و لا تقبله إيران، كما إحتجت على قيام بريطانيا بإقامة قاعدة عسكرية لها في البحرين في العام نفسه(العبيدي، ١٩٥٩، ٢٣٤-٢٣٨؛ الزياني، ١٩٧٧، ١٤٩؛ توكلي، ١٣٨٦، ١٨٦).

نتيجةً لهذه الإحتجاجات المتكررة من قبل الجانب الإيراني على السياسة البريطانية تجاه البحرين، إضطرت عصبة الأمم إلى النظر في الشكاوي الإيرانية و مطالبتها المتكررة بالبحرين، ناقشت العصبة جميع المشاكل العالقة بين الطرفين، و أصدرت بياناً أعلنت فيه بطلان إدعاءات إيران حول البحرين، إلا أنها لم تتوصل إلى قرار نهائي يرضي الطرفين(العبيدي، ١٩٥٩، ٢٨٦؛ العلي، ١٩٨٤، ١٣٠). و على الرغم من الضجة التي إفتعلها رضا شاه حول البحرين، إلا أن مفعولها لم يتجاوز حدود "المعارك الكلامية" على حد تعبير أحد المصادر، ذلك أن أقصى ما لجأ إليه رضا شاه في هذا الخصوص إقتصر على تقديم شكوى إلى عصبة الأمم(عبدالرحمن، ١٩٨٨، ٥٩-٦٠).

يبدو أن بريطانيا كانت بصدد وضع تسوية نهائية مع إيران تصل فيه إلى حلول مناسبة تخدم مصالحها في المنطقة، و خاصة بعد أن أخذت فيه إيران تعمل على تأكيد حدودها على السواحل الشرقية للخليج، و شراء بعض القطع البحرية من الدول الأوربية، و على الأخص من إيطاليا، و بدأت الحكومة البريطانية تسعى لإيجاد حلول ترضي الجانب الإيراني، لاسيما بعد أن وجدت في البحرين مركزاً رابطاً للطريق الجوي المدني و العسكري إلى الهند و الشرق الأقصى، فضلاً عن موقعها الإستراتيجي الهام بالنسبة للساحل العربي للخليج، كما أنها تمتلك مصافي لتكرير النفط المنتج في الإحساء و قطر(قاسم، ٢٠٠٢، ٢٣٨). و بذلك أوجدت الحكومة البريطانية بأنها إذا فقدت البحرين فإنها ستفقد مركزها ليس في الخليج فحسب، بل في الشرق الأوسط بصفة عامة، فقد إتجهت إلى عقد معاهدة مع إيران، و خاصة أن الحكومة الإيرانية كان لا يمكن أن تتراجع عن مطالبها و إدعاءاتها في الخليج نتيجة مجادلات نظرية بينها و بين بريطانيا، و من ناحية أخرى قدرت الحكومة البريطانية، أنه من الممكن أن تكون هذه التسوية مخرجاً لها من استمرار و إصرار إيران على تقديم الإحتجاجات لدى عصبة الأمم، فضلاً عما أثارته بشأن إجراء التحكيم لسيادتها على البحرين، و ذلك بتشكيل لجنة خاصة يمثلها إيراني، و عضو من حكومة البحرين، بالإضافة إلى عضو ثالث يتفق عليه الطرفان(قاسم، ٢٠٠٢، ٢٣٨). و مهما يكن فقد أضحت منطقة الخليج العربي منطقة بريطانية بإمتياز دولي، و طوال فترة ما بين الحربين العالميتين لم تكن هناك دولة مهيمنة على الخليج العربي تنافسها، فأضحت بريطانيا القوة الأساسية المتحكمة فيه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية(حسن، ٢٠١٢، ١٤٩).

لم تتوقف الحكومة الإيرانية عند هذه الحدود، بل بدأت تطالب بالبحرين مجدداً و لاسيما عندما أجرى رضا شاه بهلوي سلسلة من القرارات الداخلية و إعادة تقسيم الإدارات المحلية في عام ١٩٣٦، عندما إعتبرت البحرين المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة(المدني، ١٩٩٣، ٢٢١)، بل حاولت فرض الجنسية الإيرانية على سكان

البحرين، و رداً على هذه الإجراءات، قامت الحكومة البحرينية بإصدار مجموعة قوانين خاصة بموضوع الجنسية و الملكية في ٨ آذار ١٩٣٧، فقد تضمن القرار الخاص بالجنسية، إسقاط الجنسية عن المواطن البحريني إذا كان حاصلاً على جنسية أخرى، أي منع الإزدواجية في الجنسية، و كان الهدف من القرار هو المواطن البحريني الحاصل على الجنسية الإيرانية، و كذلك حرمان جميع رعايا الأجانب من حق التملك للعقارات في البحرين(الربيعي، ٢٠١٢، ٤٧).

شكلت السياسة الإيرانية تجاه البحرين، خلال عهد رضا شاه بهلوي، عقبة رئيسية في تطور علاقاتها مع بريطانيا، بل أدت إلى تدهور علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، التي تأسست عام ١٩٣٢، بسبب موقف الأخير المناهض للإدعاءات الإيرانية و مطالبها في الخليج العربي(كي نوش، ٢٠١٧، ٢٥-٣٠؛ الربيعي، ٢٠١٢، ٥٢-٥٥)، لأن حكومة الرياض تجد نفسها الراعية الأولى على هذه الإمارات العربية الصغيرة، و لها جذور تاريخية مع هذه المشايخ بسبب ثقلها المادي و المعنوي في المنطقة، و لهذه الأسباب وجد رضا شاه نفسه مظطراً إلى إقامة أفضل العلاقات مع السعودية و التقارب معها(قاسم، ٢٠٠٢، ١٣٤)، و فعلاً توقفت إيران عن إدعاءاتها حول البحرين لحين نشوب الحرب العالمية الثانية و حتى تنحي الشاه عن السلطة في أيلول ١٩٤١، سوى إحتجاج إيران على الغارة الجوية الإيطالية على البحرين عام ١٩٤٠(قاسم، ٢٠٠٢، ٢٤٥؛ خلف العبيدي، ١٩٧٦، ١٧٢).

أما بالنسبة للإدعاءات الإيرانية بالجزر العربية الثلاث (أبو موسى و طنب الكبرى و طنب الصغرى)، فقد إتصفت فترة عقد العشرينات من القرن الماضي بتصعيد المطالبة الإيرانية بتلك الجزر، بهدف السيطرة على مناجم أوكسيد الحديد الأحمر، و خاصة في جزيرة أبو موسى(العيدروس، ٢٠٠٢، ٢٣). و كانت الحكومة البريطانية من خلال وزيرها المفوض في طهران تمارس ضغوطها باستمرار على الحكومة الإيرانية للتخلي عن مواقفها و تهديداتها بإحتلال الجزر مرة أخرى. كما طلب الوزير المفوض من الحكومة الإيرانية في حينها على سحب إعلان مدير عام الكمارك في بوشهر في مايس ١٩٢٦، المتضمن بأن تكون جزيرة أبو موسى تحت السيادة الإيرانية(الأعظمي، ٢٠٠٣، ٣٩). و يبدو أن الحكومة الإيرانية كانت تتصرف بشكل ينسجم مع سياستها الرامية إلى تعزيز مركزها في منطقة الخليج، أما القبائل و المشيخات فكانوا عاجزين عن المقاومة، ليس بسبب عدم توفر قوة عسكرية لديهم فحسب، بل و بسبب إرتباطهم مع بريطانيا بمعاهدات تمنعهم من التعامل مباشرةً مع حكومات أجنبية. و في كلا الحالتين كان على المشايخ العرب الإعتماد على دعم الحكومة البريطانية لهم(سعيد، ١٩٧٦، ١٦).

كانت قضية المطالبة الإيرانية المتكررة بهذه الجزر أحدى المسائل المعقدة التي عرقلت وتيرة المفاوضات بين إيران و بريطانيا، فبعد أن طرحت الأخيرة عدة حلول و بدائل، و جوبهت بالرفض من قبل حاكمي الشارقة و رأس الخيمة، وجدت بريطانيا أن الحل الوحيد للتفاهم مع الحكومة الإيرانية هو تخليها عن مطالبتها بهذه الجزر كشرط للتوصل إلى إتفاق شامل مع الحكومة البريطانية. كما تمسكت الأخيرة في الوقت نفسه بضرورة الدفاع عن هذه الجزر و منع إحتلالها من قبل إيران و لو اقتضى الأمر استخدام القوة، خاصة عندما تكررت حوادث الزيارات الإيرانية إلى الجزر(الأعظمي، ٢٠٠٣، ٧٣). إن رغبة بريطانيا في إيجاد تسوية حول موضوع الجزر، يرتبط أساساً بمسالة خلافها مع الحكومة الإيرانية حول موضوع عوائد النفط الإيراني. أي أن التأييد البريطاني لإيران كان نابعاً من مخاوف بريطانيا من فقدانها لنفوذها و مصالحها في إيران من جهة، و من اعتقادها بأن قيامها بدور الوسيط سوف يساعدها كثيراً في الإبقاء على هيمنتها في منطقة الخليج من جهة أخرى، و بذلك لن تخسر أياً من الطرفين(العاني، ١٩٩٧، ٣٢). و هكذا فأن متطلبات السياسة البريطانية و أبعادها المختلفة حالت دون إيجاد حل واضح للمشكلة، فقد اعترفت بريطانيا في الثلاثينات بأهمية إيران، و لم تكن راغبة في التضحية بإمكان التوصل إلى إتفاقية أنكلو - إيرانية جديدة من أجل إرضاء حكام رأس الخيمة و الشارقة. لكنها فكرت في حل النزاع عن طريق إقناع حاكم رأس الخيمة بتأجير أو بيع الجزر المتنازع عليها لإيران(سعيد، ١٩٧٦، ٢١). و تشير الوثائق البريطانية أنه في ٢٣ نيسان ١٩٣١ أبلغت إيران القنصل البريطاني في بوشهر رغبتها في إستئجار جزيرتي طنب، لكن شيخ رأس الخيمة كان له شروطه الخاصة، و لم تؤيد بريطانيا هذه الشروط(النجار، ٢٠٠٨، ٢٤٤-٢٤٥).

هدأت الإدعاءات الإيرانية في الجزر الثلاث بعد عام ١٩٣٥، بعد أن اتضح لديها بأن الموقف البريطاني صارم و جدي في عدم التخلي عن هذه الجزر لإيران، مع العلم أن الموقف البريطاني من مسألة الجزر قد تحدّدت بالمصالح السياسية و الاقتصادية البريطانية في الخليج العربي(سلمان الجشعمي، ٢٠١٦، ٢٤٦). بذلك قاومت بريطانيا جميع الإدعاءات الإيرانية في الخليج بقدر تعلق الأمر بمصالحها الاقتصادية و السياسية في المنطقة(العاني، ١٩٩٧، ٣٣).

و بسبب ضعف موقف إيران و حججها أمام الإصرار البريطاني، فإن الحكومة الإيرانية لم تطالب بإثارة الموضوع مرة أخرى حول الجزر العربية الثلاث سوى عام ١٩٣٨، عندما تقدمت بطلب إلى السلطات البريطانية بإنشاء فنار في جزيرة طنب الكبرى فقط، و توقفت بعدها الإدعاءات الإيرانية على أثر قيام الحرب العالمية الثانية(شاكر، ٢٠٠٣، ٧١٢).

كانت قضية الإدعاءات الإيرانية المستمرة بالجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، أثناء حكم رضا شاه بهلوي، أحد أبرز نقاط الخلاف بين الجانب العربي و الحكومة الإيرانية، و يبدو أن الأوضاع الهشة في منطقة الساحل الغربي للخليج من الناحية الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية، و كذلك تبعية المشايخ فيها للسلطات البريطانية بموجب المعاهدات (المانعة الأبدية) الموقعة بين الطرفين، قد شجعت الجانب الإيراني دوماً للمطالبة بهذه الجزر، بإعتبارها الدولة الوحيدة المستقلة في المنطقة، و بالمقابل كانت لبريطانيا علاقات تاريخية متينة مع إيران، هذه المعادلة السياسية دفعت بريطانيا إلى حماية مصالحها السياسية و العسكرية و الاقتصادية في المنطقة دون خسارة الجانب الإيراني بإعتباره القوة الوحيدة في المنطقة(سلمان الجشعمي، ٢٠١٦، ٢٥٢).

و كان يقابل هذا التوازن في العلاقة بين بريطانيا و إيران، وجود شخصية إيرانية قوية قادرة على توسيع نفوذه و سيطرته على المنطقة، و من خلال إحياء النزعة القومية الفارسية و قيام إمبراطورية جديدة على غرار الإمبراطوريات الإيرانية السابقة، و تصادم هذه المصالح بين الطرفين دفع بهما إلى مزيد من الخلافات و التدهور في العلاقات بين الجانبين، في أواخر حكم رضا شاه بهلوي، مما دفع بالأخير إلى إستخدام كافة الوسائل لتحقيق أهدافه في الخليج، إلا أنه فشل في مساعيه، سوى طريقة الهجرة بهدف التغيير الديمغرافي لصالح العنصر الفارسي مستقبلاً ثم السيطرة عليه(الفتلاوي، ٢٠١٧، ٨).

١. ٢ تجدد التوجهات الإيرانية حول الخليج بعد عام ١٩٥٣:

إنشغلت الحكومة الإيرانية بمشاكلها الداخلية في الفترة الواقعة بين ١٩٤١ و ١٩٥٣، و لم توجه خلالها سوى القليل من الإهتمام لشؤون الخليج العربي. ففي ٢٥ آب ١٩٤١ إحتلت بريطانيا جنوب إيران، و إحتلت القوات السوفيتية المناطق الشمالية منها، ثم جاءت القوات الأمريكية، بعد إعلانها الحرب إلى جانب الحلفاء، إلى الأقسام الجنوبية من البلاد لحماية الإمدادات العسكرية المرسلة من دول الحلفاء إلى الإتحاد السوفيتي

عبر الأراضي الإيرانية، مما أدى بالنتيجة إلى عزل رضا شاه بهلوي الحكم في أيلول من العام نفسه، و تسلم ولي عهده الحكم محمد رضا بهلوي. و خلال سنوات الحرب العالمية الثانية فقد الحكومة المركزية سيطرتها على معظم أقاليم البلاد، و ظهرت جمهوريات شبه مستقلة في الأقاليم التي كانت خاضعة للسيطرة السوفيتية منها جمهوريتي كُردستان و آذربيجان، في أواخر سنين الحرب(سلمان، ١٩٨٦، ٥٣-٧٨؛ البكاء، ٢٠٠٢، ٥١-٨٣)، مما تطلب من السلطات الإيرانية التعامل بحذر مع الواقع الجديد لإعادة سيطرتها على جميع أنحاء البلاد، إلا أن بعد إنتهاء الحرب تأزمت العلاقات بين طهران و موسكو بسبب رفض الأخيرة الإنسحاب من الأراضي الإيرانية لحين حصولها على إمتيازات نفطية في شمال إيران، أسوةً بالإمتيازات البريطانية في الجنوب(Shawadran, 1955, 64؛ البياتي، ١٩٨٧، ١٦٩).

و بعد استلام محمد مصدق (١٨٨٢ - ١٩٦٧) لرئاسة الحكومة في نيسان ١٩٥١، و تنفيذ قرار تأميم النفط الأنكلو – إيرانية[٧]، تأزمت العلاقات الإيرانية البريطانية و وصلت إلى قطع العلاقات بين البلدين، مما تسبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية في إيران نتيجة للحظر البريطاني الذي فرضته على الدول المستوردة بإيقاف مساعداتها الاقتصادية لإيران، في حال عدم تجاوب الجانب الإيراني للمساعي الأمريكية بحل أزمة النفط و عادت الأمور إلى نصابها الطبيعي و التوصل إلى حل يرضي الطرفين، و بسبب فشل الوساطة الأمريكية في مساعيها، أجبر الشاه محمد رضا إلى مغادرة إيران في ١٣ آب ١٩٥٣ لأحراج حكومة مصدق(البكاء، ٢٠٠٢، ٢٥٧-٢٨٣؛ محمد، ١٩٩٣، ٥؛ اصفهاني، ١٤٠٠، ١٣-١٤)، و بهذا الإجراء إتخذت الحكومتان الأمريكية و البريطانية الإجراءات اللازمة لإسقاط حكومة مصدق من خلال إنقلاب عسكري في ١٩ آب ١٩٥٣ و ثم عودة الشاه إلى البلاد في ٢٢ آب ١٩٥٣(عبهول، ٢٠١٠، ١٧١؛ البديري، ٢٠١٥، ١٩٠-١٩١).

بعد سقوط حكومة مصدق، شهدت منطقة الشرق الأوسط أحداث سياسية متسارعة ساعدت إيران للتقرب أكثر من المعسكر الغربي بصورة عامة و الولايات المتحدة بصورة خاصة، و لاسيما بعد تنامي المد القومي في العالم العربي، بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، و أصبح جمال عبدالناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠) رمزاً للوحدة و القومية العربية، بعد أن إتخذ موقفاً متشدداً من الشاه لإنضمامه إلى حلف بغداد[٨]، الذي تشكل عام ١٩٥٥ كحلف دفاعي ضد المد و النفوذ الشيوعي في المنطقة(رمضاني، ١٩٨٤، ٤١٧-٤٢٠).

و بدأت إيران بإدعاءاتها للبحرين مجدداً، ففي ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٧، أدخلت الحكومة الإيرانية البحرين ضمن إدارتها الجديدة و إعلانها المقاطعة الإيرانية الرابعة عشرة الأمر الذي أدى إلى ردود فعل غاضبة من مصر، كما أثار هذا القرار كل من الحكومتين السعودية و البريطانية على حد سواء(Ramazani, 1971, 38). و لم تتوقف المطالب الإيرانية عند هذه الحدود، بل أعادت بالإدعاءات حول البحرين في عام ١٩٥٨، عندما عقدت كل من البحرين و المملكة العربية السعودية إتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بينها(النجار و آخرون، ١٩٨٤، ٢١٤-٢١٥)، كل هذه المستجدات الإقليمية و التطورات السياسية في المنطقة أدت بالنتيجة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران و الجمهورية المصرية عام ١٩٦٠(رمضاني، ١٩٨٤، ٤١٧).

إن التطورات السياسية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط و الخليج خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت تتجه تدريجياً نحو الصراع القومي بين إيران و الدول العربية، و هناك من يرى بأن الصراع تحول إلى الطابع القومي بعد أن كانت في الماضي مجرد سلطة أو سيادة لبعض الأسر الحاكمة في الخليج من خلال التقرب و التحالف مع القوى الإستعمارية المتنفذة في المنطقة، و قد قاومت الأسر و المشيخات العربية الحاكمة في الخليج لجميع المحاولات الإيرانية الساعية للهيمنة على المنطقة من أجل الحفاظ على بقائها و حماية مصالحها و خصوصاً مع الجانب البريطاني لتتمكن من الإستقلال و إبعاد الخطر الإيراني المستمر، و بعد إنتشار الأفكار القومية العربية في مجتمعات الخليج، بدأت السياسة الإيرانية تتجه نحو التصعيد العدائي لأية دعوة نحو توحيد الساحل العربي للخليج و لاسيما بعد ظهور الخطابات القومية لجمال عبدالناصر و الدعوة إلى التحرر و الخلاص من النفوذ الإيراني المهيمن على الخليج، و تعد هذه من أبرز الأسباب التي تفسر الدعوات الإيرانية المتكررة بإدعاءاتها حول البحرين خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي(العقاد، ١٩٧٢، ١٥٦).

فضلاً عن هذه الإعتبارات السياسية، كانت هناك إعتبارات اقتصادية تقف وراء الإهتمام الإيراني بالخليج، التي تتمثل في إستغلال الثروة النفطية في المياه الإقليمية الإيرانية، عندما بدأت بأولى عمليات التنقيب عن النفط في قاع البحر، و بناء ميناء في جزيرة خرج لتصدير النفط عام ١٩٥٧(Ramazani, 1971, 28)، و يتضح الإهتمام الإيراني بالخليج العربي في التصريحات الرسمية و الإجراءات الدبلوماسية و العسكرية، ففي ٢٧ أيلول ١٩٥٨، صرح الشاه، خلال مؤتمر صحفي، أكد فيه:"إن هيمنة إيران على الخليج [العربي] أمر طبيعي"، و أكد أهمية الحقوق التاريخية لبلاده بالقول:"نحن نفعل ما بوسعنا من أجل إستعادة مركزنا الطبيعي و التاريخي في الخليج". و أضاف أيضاً بأن:"إستعدادات إيران العسكرية سوف تتركز من الآن فصاعداً على الخليج ... و طالما إننا القوة المهيمنة في الخليج الفارسي يجب علينا تقوية بحريتنا بسرعة"(النجار و آخرون، ١٩٨٤، ٢١٣).

و بعدها منحت إيران مجموعة من الإمتيازات النفطية للشركات الأجنبية المتخصصة في تنقيب النفط في المياه الإقليمية و الجرف القاري و استمرت حتى عام ١٩٦٦، مما تسبب في خلق أزمة سياسية بين إيران و الدول و الإمارات الخليجية حول أحقية الطرفين في إستثمار المياه الإقليمية و الجرف القاري و الحدود البرية. مما تطلب الأمر إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين إيران و الدول الخليجية، منها التسوية مع العراق عام ١٩٦٣، المفاوضات لتسوية مشاكل الحدود البحرية مع الكويت و السعودية عام ١٩٦٤، و المفاوضات التي جرت بين إيران و الحكومة البريطانية نيابةً عن قطر و إمارات ساحل عُمان عام ١٩٦٦. و بعد مفاوضات مطولة و عسيرة، توصلت إيران مع الدول العربية المعنية بهذا الشأن إلى سلسلة من الإتفاقيات خلال السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٥ لترسيم و تحديد الحدود البرية بين الطرفين(النجار و آخرون، ١٩٨٤، ٢١١-٢١٢).

و لتحقيق هذه الأهداف البعيدة المدى، حاولت إيران جدياً ببناء قوة عسكرية طيلة عقد الستينيات، ففي نيسان ١٩٦٤ أجرت القوات الإيرانية و الأمريكية تحركات عسكرية مشتركة في مياه الخليج لدرء الأخطار الخارجية و الوقوف بوجه أي مد للنفوذ الشيوعي في المنطقة. و تزامناً مع هذه الأحداث، وافق البرلمان الإيراني على المقترح الحكومي للحصول على قرض أمريكي بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار لشراء أسلحة و معدات عسكرية أمريكية، كما استلمت إيران سفناً حربية و مدمرة بحرية من بريطانيا في نهاية عام ١٩٦٦(النجار و آخرون، ١٩٨٤، ٢١٤-٢١٥).

و يظهر مما سبق، بأن السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربي كانت مبنية على أسس تاريخية و أطماع اقتصادية و التوسع العسكري إذا تطلب الأمر ذلك، إلا أنها واجهت عقبات و تحديات حقيقية من قبل الحكومة البريطانية آنذاك، التي كانت تعد منطقة الخليج العربي ضمن أولويات سياستها الخارجية و أمنها القومي.

إن الأطماع الإيرانية في الخليج لم تتوقف على المفاهيم الاقتصادية و العسكرية بل تجاوزت حدود أخرى، عندما حاولت تشجيع الهجرة إلى معظم أرجاء الخليج من أجل

العمل في مجال التجارة و الصناعات النفطية، و قد أشرفت الحكومة الإيرانية على هذا الملف بشكل مباشر و جدّي، حيث أنشأت الحكومة مكتباً خاصاً بهذا الشأن في القصر الملكي و بإشراف مباشر من الشاه، لتشجيع الهجرة الإيرانية و التسلل في مفاصل الإمارات و الدول الخليجية لحماية مصالحها و ممارسة النشاطات الإجتماعية و الثقافية و السياسية لتشكل فيما بعد كجماعات ضغط داخل هذه الدول(سلمان الجشعمي، ٢٠١٦، ٣١٣-٣١٤)، و إزدادت وتيرة المهاجرين بعد إكتشاف النفط في الخليج، و أصبحت الأيدي العاملة الإيرانية في القطاع النفطي ركيزة أساسية للشركات النفطية الأجنبية، التي كانت تفضل العمال الإيرانيين على أبناء البلد، بسبب الخبرة و الكفاءة الإيرانية في هذا المجال؛ لأن إيران سبقت جميع الدول الخليجية في إكتشاف النفط و بناء الصناعة النفطية(النداوي، ١٩٩٠، ٥٠). فبحسب إحصائية عام ١٩٥٧ بلغ عدد الإيرانيين في البحرين حوالي (٣٨٩٥) شخص و كانوا يشكلون نسبة (٥٪) من سكان البحرين، و في الكويت بلغ عددهم حوالي (٤٨٤٢) شخص، أما في قطر فكان الإيرانيون يشكلون نسبة (٣١٪) من السكان(صالح و الكبيسي، ١٩٨٤، ٦٠).

و يبدو ان الهجرة الإيرانية إلى الخليج لم تشكل خطورة سياسية و أمنية في المنطقة، و أن هذا التسلل كان ظاهرة طبيعية حينذاك لأن المجتمع الخليجي كان يعاني من التفكك السياسي و الفراغ السكاني، و عدم وجود المؤسسات الإدارية و المدنية الحكومية سهلت أمام الإيرانيين بالدخول إليها، لاسيما بعد إكتشاف النفط و قيام الصناعة النفطية التي تتطلب إلى العمالة المتخصصة و النشاط الاقتصادي الحر، و هذا خلق فسحة أمام الإيرانيين بالتوجه إلى الخليج و مزاولة كافة النشاطات الاقتصادية و التجارية الأخرى، و شكّلوا فيما بعد مراكز نفوذ سياسية و اقتصادية قوية فيها، حال دون أن يتمكن أبناء البلد من منافستهم في المجالين الاقتصادي و النفطي(العقاد، ١٩٧٢، ١٥٦-١٥٧). و تبين مركز و قوة الجالية الإيرانية المتغلغلة داخل المجتمعات الخليجية بوضوح، حينما قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة دولة الكويت عام ١٩٦٨، حيث قامت الجالية الإيرانية المقيمة فيها بفرش السجاد الإيراني من مطار الكويت إلى القصر الأميري(سلمان الجشعمي، ٢٠١٦، ٣١٤).

أمام هذا التغلغل الإيراني و قدوم عدد كبير من المهاجرين إلى الإمارات الخليجية، لم تتخذ الأخيرة أية إجراءات قانونية رادعة أمام هذه الهجرة، و اختلفت كل دولة و إمارة خليجية عن الأخرى في إتخاذ القيود عليها، فقد اتخذت دولة قطر أشد القيود القانونية في هذا المجال، بينما كانت دولة الكويت تركز إجراءاتها القانونية على مسألة التجنس و تضع أمامها أصعب الشروط القانونية لذلك، أما سلطنة عُمان كانت متساهلة إلى حد بعيد بسبب علاقاتها التاريخية الجيدة مع إيران، و تزايدت الهجرة الإيرانية بشكل مكثف و واضح بعد إعلان بريطانيا قرارها بالإنسحاب من الخليج عام ١٩٦٨، و جاءت بعدها الهجرة الحقيقية و خاصةً في إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة(العقاد، ١٩٧٢، ١٥٨). و يذكر بأن عدد الإيرانيين الذين استقروا في دبي في الستينات بلغ ضعف عدد السكان الأصليين أن لم يكن قد فاقهم، و بلغ عددهم في إمارة الشارقة نحو ٦٠٪ من السكان و نسبة كبيرة منهم في عجمان و رأس الخيمة، أما الفجيرة و أم القيوين فهما أقل الإمارات تعرضاً لتلك الهجرات نتيجة لفقرها مقارنة بباقي الإمارات(ساجت، ٢٠١٩، ٨٨-٨٩).

و يستنتج مما سبق، بأن موضوع الهجرة الإيرانية المنظمة تجاه الخليج العربي كانت لها أبعاد سياسية مهمة على مستقبل المجتمعات و النظم السياسية فيها، لاسيما نسبة المهاجرين إلى عدد السكان الأصليين، التي تجاوزت النصف في بعض الإمارات الخليجية، و بأنها تختلف عنها ثقافياً و إجتماعياً و تاريخياً.

٣. تصاعد دور إيران العسكري في الخليج بعد قرار الإنسحاب البريطاني:

عندما أعلنت بريطانيا قرارها بالإنسحاب من شرق قناة السويس و الخليج العربي[٩]، في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٨، على لسان رئيس الوزراء هارولد ولسن Harold Wilson (١٩٦٤ - ١٩٧٠)، لعبت إيران دوراً أساسياً لملء هذا الفراغ العسكري، لاسيما بعد أن شهدت المنطقة أوضاعاً متوترة على الصعيد السياسي و الأمني، و وجدت في الإنسحاب البريطاني فرصة ذهبية في تحقيق أهدافها السياسية و توسيع نفوذه و أطماعه(ساجت، ٢٠١٩، ٧٢-٧٣؛ حطاب، ٢٠١٣، ٣٢٩)، عندها بدأت إيران بتطوير قوتها العسكرية في كافة المجالات إعتماداً على الدعم الأمريكي المباشر و بتأييد بريطاني كقوة بديلة للقوات البريطانية الحامية لمصالح الدول الغربية في المنطقة(شاكر، ٢٠٠٣، ٨٩٥). و جرت عدة لقاءات ثنائية بين الجانب الإيراني و البريطاني، و برعاية و إشراف الحكومة الأمريكية، بهدف التنسيق حول مستقبل المنطقة بعد الإنسحاب، و الإتفاق حول كيفية إسناد الدور للجانب الإيراني في حماية مصالح الدول الغربية كقوة بديلة بعد الإنسحاب البريطاني منها(حطاب، ٢٠١٣، ٣٣٠). و وفقاً لتقرير أعدته لجنة الدفاع و السياسة الخارجية التابعة لمجلس الوزراء البريطاني في ٧ حزيران ١٩٦٨، فإن بريطانيا سوف:"تشجع توازن القوى المحلي الذي لا يتطلب وجودنا العسكري. و سوف يعتمد توازن القوى هذا في المقام الأول على السعودية و إيران، لأنهما أيضاً الدولتان الأفضل وضعاً لإستخدام القوة في المنطقة، السعوديون بحكم موقعهم الجغرافي المهيمن و الإيرانيون من خلال تفوقهم البحري المتنامي في الخليج. إنهم إذا ما كانوا على خلاف مع بعضهم البعض، فإن الإستقرار المحلي لن ينجو من رحيلنا. و على العكس من ذلك، إذا ما تصرفوا بالتنسيق، أو على الأقل بالتفاهم المتبادل، فإنهم يستطيعون أن يفعلوا الكثير لضمان الإنتقال السلمي إلى أي نظام جديد يتبع إنسحابنا"(Alvandi, 339).

و يبدو أن بريطانيا وجدت الإعتماد على السعودية سيكون أكثر فعالاً و تأثيراً لأنه يمثل قوة اقتصادية و لها موقع جيوستراتيجي مهم، و بذلك سيتم تأمين الخليج العربي من الجانبين الإيراني و العربي عسكرياً و أمنياً، و بالتالي سيحول دون هيمنة أي من القوتين منفرداً على الخليج.

إن الأهمية الاقتصادية و العسكرية للخليج، و خطورة الأوضاع السياسية المضطربة فيها، حتمت على جميع الأطراف المعنية الإتفاق فيما بينها للحفاظ على مصالحها، و عليه وجدت بأن الإستراتيجية القادمة يجب أن تكون على أسس دقيقة و واضحة يضفى عليها صفة الإعتدال و الحذر و المرونة، و لهذا تميزت العلاقات الإيرانية - السعودية بالجدية و تبادل الرأي، ليكون فيما بعد أساساً لإقامة تحالف عسكري و أمني و يكون ذا أهمية في إقامة العلاقات مع الدول العربية الأخرى المطلة على الخليج مثل العراق و الكويت(رمضاني، ١٩٨٤، ٤٢٩-٤٣٠). و فعلاً إتبعت إيران سياسة التقارب مع الدول العربية، بعد أن استفادت من الأوضاع السياسية و العسكرية المتردية بعد هزيمة الدول العربية في حربهم مع إسرائيل في حزيران عام ١٩٦٧(شاكر، ٢٠٠٣، ٨٩٦).

حاولت إيران التعاون مع الحكومتين الأمريكية و البريطانية، خلال و بعد إنسحاب بريطانيا من المنطقة، حول المطالبة الإيرانية في البحرين و الجزر العربية في الخليج، و كذلك كيفية إملاء الفراغ العسكري البريطاني، و طبيعة الدور الإيراني مستقبلاً في

المنطقة[١٠]. و نتيجة لهذا التنسيق المشترك، بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و إيران، أسندت الحكومة الأمريكية دوراً مهماً و خطيراً لإيران بحماية المصالح الغربية في المنطقة، و بدأت تجهزها بكافة أنواع الأسلحة المتطورة و في مختلف المجالات، للقيام بهذا الدور الجديد و ردع أية قوة مناهضة للمصالح الغربية فيها(المدني، ١٩٩٣، ٢٢١-٢٢٢؛ زويد الجشعمي، ٢٠١٦، ١٠٩).

٣. ١ توقف الإدعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين:-

بعد أن حققت إيران تفوقاً عسكرياً مهماً على القوات العربية في الخليج مجتمعة في السنوات الأولى من عقد السبعينات، إتخذت بعض الإجراءات لتعزيز دور إيران القيادي في منطقة الخليج، منها حسم القضايا المعلقة بينها و بين بعض الدول العربية الخليجية، و لعل في مقدمتها قضية المطالبة بالبحرين(النداوي، ١٩٩٠، ٨٤). فقد إضطرت إيران إلى التوقف عن إدعاءاتها بالسيادة عليها، بعد أن أدركت مدى الرفض الشعبي في البحرين للحفاظ على عروبة البحرين، و مقاومة الإدعاءات الإيرانية. كما أن بعض التطورات السياسية الجديدة تطلبت تخلي إيران عن إدعاءاتها بالسيادة على البحرين، ذلك أن محمد رضا شاه حاول، منذ صدور إعلان الإنسحاب البريطاني، و بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، إقامة تحالف أمني يضم إيران و بعض الدول الخليجية، و بالأخص السعودية، و أن تتولى إيران زعامة هذا التحالف(النجار و آخرون، ١٩٨٤، ٢١٦-٢١٧).

و إنعكس الموقف الإيراني، بالتخلي عن إدعاءاتها حول البحرين، خلال زيارة الشاه محمد رضا إلى الهند في ٤ كانون الثاني ١٩٦٩، فقد صّرح خلال مؤتمره الصحفي في نيودلهي حول ذلك بالقول:"إذا لم يرغب أبناء البحرين في الإرتباط ببلدي، فإن إيران ستقوم بسحب إدعاءاتها الإقليمية بهذه الجزر الخليجية ... و أن إيران ستحترم رغبة الشعب البحريني إذا حصلت الموافقة على ذلك دولياً"(رمضاني، ١٩٨٤، ٣٣٤-٣٣٥). و عندما سئل عما إذا كان يقترح إجراء تصويت عام أو إستفتاء في البحرين، أجاب الشاه:"لا أريد الخوض في تفاصيل هذه المسألة في الوقت الحاضر، و لكن أيّ وسيلة يمكن أن تظهر إرادة شعب البحرين بطريقة يمكن الإعتراف بها رسمياً من قبلكم و منا و العالم أجمع ستكون جيدة"(Ramazani, 1971, 43). و في سياق هذا الموضوع أيضاً، فقد أشار الشاه في مذكراته قائلاً:"في البحرين تركت لهم الحرية لتقرير مصيرهم فاختاروا الإستقلال"(محمد رضا شاه، ١٩٨٠، ١١١). و أصر الشاه على معارضة إيران لإستخدام القوة في الوصول إلى هذه الغاية، و طرحت القضية على الأمم المتحدة، و شكلت لجنة بهذا الخصوص، و كانت نتيجة الإستفتاء هي أن الأغلبية الساحقة من الشعب في البحرين رغبت في الإعتراف بهويتها في دولة مستقلة إستقلالاً كاملاً و ذات سيادة و أن تكون حرة في تقدير علاقاتها بنفسها دون أي تدخل خارجي(النداوي، ١٩٩٠، ٨٦-٨٧). و قد صادق مجلس الأمن الدولي على تقرير اللجنة الدولية في ١١ مايس ١٩٧٠، ثم أعلن عن إستقلال البحرين في ١٤ آب ١٩٧١، و بدورها قدمت الحكومة الإيرانية مقترحاً، يتضمن الإعتراف بدولة البحرين إلى البرلمان الإيراني من أجل المصادقة عليه بإعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة(النداوي، ١٩٩٠، ٨٦-٨٧).و دعت صحيفة (أخبار الخليج) البحرينية، بعد هذا الإعتراف، الحكومة الإيرانية للمساهمة في تحقيق الأمن في منطقة الخليج، بعد أن كانت سابقاً تطالب في البحرين و تستخدمها كورقة ضغط كلما تعرضت للأزمات الداخلية(محمد، ١٩٨٠، ٣٧٤-٣٧٥).

و يذكر أروندا إبراهيميان، أحد المتخصصين في الشؤون الإيرانية، بأن التعاون بين السعودية و إيران، كان له الأثر في تخلي إيران عن مطالبتها بالبحرين، و أن التغيير الذي طرأ على السياسة الإيرانية في هذا المجال لم يكن نتيجة هذا التعاون فقط، بل كان مرتبطاً بالضغط الذي مارسته الحكومة البريطانية على إيران لحل المشكلة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية شجعت المساعي البريطانية بهذا الشأن، إذ كانت مهتمة بإستقرار الأوضاع في المنطقة بعد الإنسحاب البريطاني(رمضاني، ١٩٨٤، ٤٤٢-٤٤٣). و بهذا فإن تنازل إيران عن إدعاءاتها بالبحرين جاء نتيجة للإنسحاب البريطاني من الخليج العربي، و هو جزء من محاولاتها لكسب ود الدول العربية الخليجية لدعم السياسة الإيرانية في المنطقة بعد إنسحاب بريطانيا منها. كما أن ترتيبات الدول الكبرى لأوضاع المنطقة بعد الإنسحاب البريطاني هي التي فرضت على إيران و السعودية إيجاد صيغة من التعاون لحل قضايا المنطقة و منها قضية البحرين(حطاب، ٢٠١٣، ٣٣٢).

و بعد هذه التفاهمات الإقليمية و الدولية، بعد إنسحاب القوات البريطانية من المنطقة، وجدت الحكومة الإيرانية بأن أهمية البحرين الإستراتيجية لم تعد تشكل هدفاً حيوياً لها، بعد أن حصلت على مكاسب و نفوذ أكبر على صعيد المنطقة بأكملها(Alvandi, Muhammad Reza ..., 2010, 159-177)، و بدأت تركز جهودها الدبلوماسية حول إقامة أفضل العلاقات مع الدول الخليجية التي استقلت حديثاً، لتوسيع نفوذها السياسي و الاقتصادي فيما بعد(النداوي، ١٩٩٠، ٨٧).

٣. ٢ إحتلال الجزر العربية الثلاث:

إن تراجع إيران عن مطالبها في ضم البحرين لم يمنعها من التوجه نحو السيطرة على بعض الجزر العربية الإستراتيجية في مدخل الخليج العربي الجنوبي؛ لأنها جزر صغيرة و خالية من السكان و لكنها تتمتع بأهمية جغرافية أمنية و لا يمنعها قوة عسكرية بإحتلالها(شاكر، ٢٠٠٣، ٨٩٦)، لأن الأهداف السياسية الإيرانية، ما بعد الإنسحاب البريطاني تقدم على بناء مرتكزات و قواعد عسكرية في المواقع الإستراتيجية في المدخل الجنوبي للخليج لردع أي تهديد عسكري ينطلق من المنطقة، و بهذا إحتلت إيران الجزر العربية الثلاث في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١(النداوي، ١٩٩٠، ٨٩)، أي بعد ثلاثة أشهر من إستقلال دولة البحرين، بهدف حماية الصادرات النفطية الإيرانية عبر مضيق هرمز، و بالتالي التحكم في جميع صادرات النفط العربية في الخليج العربي، و ضمان أمن المضيق بمفردها و إبعاد أي نفوذ خارجي(سلمان، ١٩٨٨، ١٢-١٣).

لم يكن القرار الإيراني بإحتلال الجزر الثلاث أمراً مفاجئاً، فقد سبق الإحتلال جملة تصريحات حول أحقية إيران فيها، فقد صّرح الشاه محمد رضا في ٢٤ حزيران ١٩٧١ بأن الجزر تعود ملكيتها لإيران، و إنها أغتصبت قبل ثمانين عاماً عندما كانت الحكومة الإيرانية ضعيفة، و قد حاول والده استعادتها بالقوة إلا أن السلطات البريطانية منعته في حينها، و أضاف بأنه إذا لم يسلم الأمر سلمياً فإنها ستأخذ بالقوة(رمضاني، ١٩٨٤، ٤٤٣). و بسبب التطورات السياسية المتسارعة، فقد صّرح رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا (١٩٦٥ - ١٩٧٧) في ٢٧ حزيران ١٩٧١ و أمام أهالي ميناء بندر عباس قائلاً:"أن إيران بحاجة للجزر الثلاث من أجل أمنها و رخائها و ستقاتل إيران بكل قوة من أجل تحقيق هذا الهدف إذا ما فشلت في حل المسألة بالوسائل السلمية"(النجار و آخرون،١٩٨٤، ٢٢٠). و أثناء زيارة الشاه لواشنطن في حزيران ١٩٧١ أعلن أنه يرغب في شراء أسلحة تقدر قيمتها بثلاثة آلاف مليون دولار، لأن "إيران هي الحارس الأمين على نفط الخليج"، إذ وصفه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon (١٩٦٩ - ١٩٧٤) بأنه:"يلعب دوراً في تحقيق السلام على المستوى العالمي بصفته يشكل حلقة إتصال بين الشرق و الغرب"(زويد الجشعمي، ٢٠١٦، ١٠٩).

إستندت الحكومة الإيرانية في أحقيتها للمطالبة بالجزر الثلاث على عدد من الوثائق الرسمية في سجلات الدول التي إحتلت منطقة الخليج إبان القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى بعض الدلائل التاريخية التي تشير إلى بعض فترات التواجد الإيراني فيها عندما كانت الدول الأوربية تشهد صراعاً فيما بينها، و من الحجج الأخرى أن الجزيرتين (طنب الكبرى و الصغرى) تبعدان عن الساحل الإيراني (٣٠) كم، بينما تبلغ المسافة بينها و بين رأس الخيمة (٧٠) كم، فكيف يمكن أن تكون هذه الجزر ملكاً لجزيرة صغيرة تبعد عنها هذه المسافة و لا تكون من الناحية الجغرافية من حق دولة كبيرة تجاورها، و كان الإيرانيون يدعون أن بريطانيا عبرت عن كرمها و سخائها فبادرت إلى إهدائها لشيخ رأس الخيمة حتى يزيد من خضوعه لها(النداوي، ١٩٩٠، ٩٣-٩٤؛ عبد، ١٩٨٣، ٦٩؛ ساجت، ٢٠١٩، ١٧٠-١٨٤).

جرت مفاوضات مطولة بين بريطانيا و إيران و شيوخ إمارات ساحل عمان حول مستقبل هذه الجزر، و تمخضت المفاوضات مع شيخ الشارقة عن تسوية بينه و بين إيران قبلها الشيخ بموجب خطابه إلى وزير الخارجية البريطاني في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧١، و الذي أشار فيه إلى مباحثاته مع إيران حول جزيرة أبو موسى و موافقته على الترتيبات المبنية في مذكرة التفاهم التي أرفقتها بالخطاب طالباً التأكد من موافقة الحكومة الإيرانية على هذه الترتيبات، وقد جاء رد وزير الخارجية الإيراني يؤكد قبول حكومته الإجراءات الخاصة بجزيرة أبو موسى. و بعد أربعة أيام من وصول الرد الإيراني، أذاع الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة من إذاعة صوت الساحل بأنه قد تم الإتفاق بينه و بين الحكومة الإيرانية حول جزيرة أبو موسى على ما يأتي(شاكر، ٢٠٠٣، ٨٩٩-٩٠٠؛ فوده، ٢٨؛ العقاد، ١٩٧٢، ١٥٩-١٦٠):

١- إحتفاظ الشارقة بالسيادة النظرية على الجزيرة، و بقاء سكانها رعايا لحاكم الإمارة و يرفع علم الشارقة على الجزيرة.

٢- تستمر الشركة الأمريكية صاحبة الإمتياز في التنقيب عن البترول في أبو موسى و مياهها الإقليمية.

٣- ترابط قوات إيرانية في منطقة بالجزيرة يتفق عليها بين الطرفين.

٤- تقدم إيران مساعدة مالية للشارقة تقدر ب مليون و نصف المليون من الجنيهات سنوياً لمدة تسع سنوات. و تتوقف هذه المساعدات متى وصل دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه إسترليني.

برر حاكم الشارقة قيامه بالإتفاق مع إيران حول جزيرة أبو موسى بأنه كان مرغماً على ذلك الإتفاق، و ذلك لأن الدول العربية تعيش ظروفاً صعبة و لم تتخذ أي إجراء في حينها إزاء النوايا الإيرانية. كما أن بريطانيا كانت حريصة على إنهاء مشكلة الجزر قبل تنفيذ إنسحابها النهائي من الخليج، و كذلك مساندة بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية لإيران في موقفها(شاكر، ٢٠٠٣، ٩٠٠). و في سياق الحديث عن هذا الإتفاق يظهر، بأن بريطانيا التي عارضت الإدعاءات الإيرانية في هذه الجزر سابقاً أخذت تعمل على تسهيل مهمة حصول إيران على هذه الجزر لأن مصالحها أصبحت تقتضي ذلك. و بناءً على ذلك قامت إيران بإحتلال الجزر الثلاث في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١، أي قبل يوم واحد فقط من إنتهاء الحماية البريطانية(النجار و آخرون، ١٩٨٤، ٢٢٠؛ ساجت، ٢٠١٩، ١٨٤-١٨٥). و يبدو أن بريطانيا نفسها توصلت إلى إتفاق مسبق مع إيران لإحتلال الجزر الثلاث، مما أعطاها الضوء الأخضر.

في معرض تبريره للسيطرة على الجزر العربية الثلاث، ذكر الشاه بأن الإنسحاب البريطاني تطلب تأمين سلامة المنطقة و الحفاظ على أمنها. و نتيجة لذلك :"قررت إحتلال جزيرتي طنب الكبرى و أبو موسى في نفس الوقت الذي تركت فيه القوات البريطانية المنطقة"(حطاب، ٢٠١٣، ٣٣٣). و أكد الشاه في كانون الثاني عام ١٩٧٢ قائلاً:"نحن لا نرغب في رؤية أية قوة أجنبية في الخليج الفارسي، سواء كانت تلك القوة هي بريطانية أو الولايات المتحدة أو الإتحاد السوفياتي أو الصين، لأن سياستنا لم تتغير"(رمضاني، ١٩٨٤، ٣٦٨). و أضاف الشاه بأن تلك الجزر:"ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لنا بقدر ما هي ذات أهمية بالنسبة لدول الخليج الفارسي و لسلام و أمن منطقتنا. و موقعها الجغرافي قد يجعلها قضايا ذات قيمة عسكرية هائلة"(Al-Mazroue, 2015, 4). و قد نجح الشاه و بذكاء في سياسته بالتخلي عن مطالبه غير الواقعية بالبحرين مقابل أنه أستطاع السيطرة على ثلاث جزر ستراتيجية في مضيق هرمز(حطاب، ٢٠١٣، ٣٣٣). و استهدف الشاه من عملية السيطرة على هذه الجزر تحقيق عدة أهداف منها:-

١-طمأنة الولايات المتحدة الأمريكية على التفوق العسكري الإيراني، و إمكانية إيران في التحرك السريع في المنطقة ليحل بديلاً عن القوات البريطانية التي لم تعارض التحركات العسكرية الإيرانية هناك.

٢-إظهار قوة إيران العسكرية الضاربة للدول العربية في المنطقة، و وضعها أمام سياسة الأمر الواقع الجديدة.

٣-كما أظهر الشاه على تفوقه العسكري في المحيط الهندي و الدول المطلة عليها، لاسيما الهند التي كانت تقيم علاقات متينة مع الإتحاد السوفيتي، و بدأ يتعامل مع دول المنطقة بإعتباره قوة إقليمية كبرى.

٤-أعطى إشارات واضحة للأنظمة الخليجية بأن دور إيران العسكري هو الضامن لحمايتها أمام تنامي نفوذ المد اليساري و القومي في المنطقة(رمضاني، ١٩٨٤، ٤٣٦).

و يبدو جلياً بأن الموقف الأمريكي من التحرك الإيراني بإحتلال الجزر الثلاث لم يكن سلبياً، بإعتباره أن إيران من الدول الحليفة لحماية مصالحها الإستراتيجية، و يتضح ذلك من خلال بعض التصريحات الرسمية الأمريكية، فقد ألقى السيناتور جيمس ويليام فولبرايت J. William Fulbright (١٩٠٥ - ١٩٩٥) في ٢١ مايس ١٩٧٣ بياناً أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أشار فيه عن إحتمالات تعرض الأقطار المنتجة للنفط في الخليج العربي للخطر الخارجي، عندها يستوجب على الدول المتحالفة معنا القيام بأي عمل عسكري لإزالة هذا الخطر بدلاً من الولايات المتحدة، و كان يقصد بإيران و إسرائيل(النجار و آخرون، ١٩٨٤، ٢٢٢-٢٢٣). أما الكاتب الأمريكي جيفري كمب Jeffrey Camp فقد ذكر في مقال نشره في مجلة الشؤون الخارجية في كانون الثاني ١٩٧٨ قائلا:"... منذ سنة ١٩٧١ هناك حديث عن إستخدام قوة عسكرية غربية لإحتلال حقول النفط العربية في حالة فرض خطر (نفطي عربي)، و ثمة إقتراح بإمكان إغراء إيران، التي تواجه النضوب السريع في إمداداتها النفطية الخاصة، بأن تهاجم عبر الخليج لكي تسيطر على الإحتياطيات (النفطية) الهائلة لجزء على الأقل من شبه الجزيرة العربية ..." (النجار و آخرون، ١٩٨٤، ٢٢٣).

أثار الإحتلال الإيراني للجزر العربية في خلق أزمة حادة في العلاقات بين معظم الدول العربية و إيران، على الرغم من إعتراف الأخيرة بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٩ كانون الثاني ١٩٧١، و مما يجدر ذكره هنا أن الموقف العربي لم يكن منسجماً و موحداً إزاء إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث، فعلى الرغم من خطورة الخطوة التي أقدمت عليها إيران، إلا أن الأقطار العربية لم تتخذ موقفاً يرقى إلى مستوى التحديات التي كانت تواجهها دولة الإمارات العربية المتحدة. و ربما يعود ذلك إلى أن الإحتلال

الإيراني للجزر العربية الثلاث جاء في وقت كان إهتمام الدول العربية منصباً على القضية الفلسطينية (السامرائي، ٢٠٠٤، ٩٢؛ الحياني، ٢٠٠٧، ١١٩).

مما يكن فقد شـــهدت العلاقات الإيرانية - العربية فتوراً واضحاً إنعكس فيما بعد على عدم الإستجابة العربية لمشـــروع الشاه حول إقامة حلف عسكري و أمني مع دول الخليج، على إعتبار أن التصـرف الإيراني كان يتعارض مع مبدأ الإحترام لسيادة الدول المجاورة لها، بينما بررت إيران هذا الإحتلال بأنها تتوجس من قيام قوى معادية بالسيطرة عليها(سلمان الجشعمي، ٢٠١٦، ٢٩٩)، و هكذا بقيت إيران القوة الوحيدة التي ليس بمقدور أية دول أخرى في المنطقة ردعها أو مقاومتها(كي نوش، ٢٠١٧، ١٦٤).

٣. ٣ وقف النفوذ السوفيتي و توسعه في الخليج:

نظراً للأهمية الجيوســتراتيجية و الاقتصــادية لمنطقة الخليج العربي، فقد كانت الأنظار السوفيتية و المعسكر الإشتراكي الموالي له تحوم نحو الخليج، بعد أن سنحت الفرصة لها لإثبات وجوده على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط عموماً، و لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصرـــ عام ١٩٥٦، و قيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨ و خروجه من حلف بغداد(الشـــــريف، ١٩٧٦، ٩٤-٩٥). و عندما تقلص النفوذ البريطاني في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة تحل محلها تدريجياً عبر الشركات النفطية(الشريف، ١٩٧٦، ٩٣). و هذا كان جزءاً من الصراع الدائر بين القطبين الرأسمالي و الإشتراكي أثناء الحرب الباردة.

إزداد القلق الإيراني من تنامي القوة البحرية السوفيتية في المحيط الهندي و البحر العربي و بدأت تراقب النشاطات السوفيتية في المحيط الهندي منذ بداية عام ١٩٦٨، فضلاً عن وجود القوة البرية السوفيتية التي تحاذي الحدود الإيرانية الواسعة من الشمال، و مما أثار القلق الإيراني ظهور الأسـطول السـوفيتي سـت مرات في الخليج العربي منذ عام ١٩٦٨، و حينما أعلنت بريطانيا قرارها بالإنسـحاب قامت السـفن السـوفيتية بزيارة القاعدة البحرية العراقية في أم قصـــر، و في أكثر مناسـبة(چمنكار، ١٣٩٢، ١٠٧-١٠٨؛ على شـاكر، ١٣٩٩، ١١٩). و تكررت زيارتين للسـفن السـوفيتية في عام ١٩٦٩، و ترافقت هذه الزيارات مع المفاوضات السوفيتية - العراقية، حول إمتيازات النفط حتى بلغت في عام ١٩٧١، إلى إحدى عشرـــة زيارة، و يرى المحللون السـياسـيون بأن هذه الزيارات تعد دليلاً واضحاً على الدعم السـوفيتي للعراق و إنذاراً للحكومة الإيرانية(حطاب، ٢٠١٣، ٣٣٦؛ چمنكار، ١٣٩٢، ١٠٨).

و أزاء هذه التحركات البحرية السوفيتية، بدأت الإدارة الأمريكية تعلن عن مخاوفها عن تمدد النفوذ السـوفيتي في المنطقة خصوصاً بعد أن أعلنت بريطانيا قرار إنسحاب قواتها من منطقة شرق السـويس، و هذا الفراغ العسـكري سـيدفع بالسـوفييت إلى التحرك السريع للسـيطرة على المنطقة عبر علاقاتها المميزة ببعض الدول العربية آنذاك(رمضـاني، ١٩٨٤، ٤٤٨)، و لهذا وجد الشـاه بأن ملء الفراغ العسـكري لابد أن يكون إيرانياً للحيلولة دون سـيطرة الإتحاد السـوفيتي عليها من قبل وكلائها، لأن الإدارة الأمريكية منهمكة و متورطة في حربها مع فيتنام منذ عام ١٩٥٥(Alvandi, Muhammad Reza ..., 2010, 159-177). و يبدو أن إيران كانت تشـعر بالقلق إزاء الأنشـطة السـوفيتية في المنطقة، فقد حلل أحد كبار القادة العسـكريين الإيرانيين نتائج و عواقب الوجود السـوفيتي في المنطقة، في أن يكون عامل محتمل لممارسـة النفوذ في شـبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط و الخليج العربي، و كذلك الإمكانية و القدرة الأكبر للشـــيوعية على دعم الحكومات الحليفة لها و إسـتخدامها لإضـعاف القوى الإقليمية للخليج(چمنكار، ١٣٩٢، ١٠٨؛ على شاكر، ١٣٩٩، ١١٩).

و في إطار ما أسماه الشاه بـ"السياسة الوطنية المستقلة"، عمل على تطبيع العلاقات مع الإتحاد السوفيتي، و سعى إلى فرض التفوق الإيراني في الخليج في أعقاب إنسحاب بريطانيا من المنطقة في عام ١٩٧١(Alvandi, Nixon, Kissinger..., 372). و في السياق نفسه، سعى الشاه لتوسيع المساهمة السوفيتية في الاقتصاد الإيراني[١١]، أي أن السياسة الإيرانية في تلك الفترة شهدت إنفتاحاً كبيراً نحو الإتحاد السوفيتي، بل وسعت الحكومة الإيرانية جهودها لتشمل دول الكتلة الشرقية أيضاً(وزيران، ١٣٩٨، ٢٧٨).

و كان الشاه يهدف من محاولته نحو التقرب من الإتحاد السوفيتي إلى منع الأخيرة من التقرب إلى العراق و تقوية العلاقات معها و بالتالي الحصول على موطىء قدم ثابت في المنطقة، إلا أن جهوده باءت بالفشل بعد استلام حزب البعث للسلطة عام ١٩٦٨ و إقامة أفضل العلاقات معه، التي توجت بالمعاهدة السوفيتية العراقية في ٩ نيسان ١٩٧٢، و منح الإتحاد السوفيتي قاعدة بحرية على السواحل العراقية في الخليج، و التي تسببت في تدهور العلاقات الإيرانية السوفيتية بشكل كبير(حطاب، ٢٠١٣، ٣٣٦). و هذا ما دفع بالشاه إلى التقارب مع الولايات المتحدة بخطى أكبر و أوسع و لاسيما في المجال العسكري و الأمني، ليكون البديل الأمثل للقوات البريطانية بعد إنسحابها، و قادراً في الحفاظ على أمن المنطقة ضد التهديدات السوفيتية المحتملة(حطاب، ٢٠١٣، ٣٣٦).

ظهرت أولى بوادر القوة العسـكرية الإيرانية لصـد النفوذ السـوفيتي في منطقة الخليج، عندما تدخلت القوات الإيرانية للمشاركة مع حكومة سلطنة عُمان ضد مسلحي إقليم ظفار[١٢]ذوي الميول الشـــيوعية التي كانت مدعومة من الإتحاد السـوفيتي و الدول العربية الموالية له ضـد الأنظمة الخليجية المحافظة و الموالية للغرب، فقد وجد الشـاه في هذه الثورة بأنها محاولة للإطاحة بجميع الأنظمة الخليجية و بالتالي قد يشـكل خطراً على أمنها القومي و نظامها السـياسي برمته(الزاوي، ٢٠٢٢، ١٢١؛ وزيران، ١٣٩٨، ٢٨٠). و جاءت عملية المسـاندة العسـكرية المباشرة من قبل الشـاه الإيراني لسـلطان عمان لضـــرب حركة ظفار على إعتبار أنها تهدد الأمن في المنطقة، و برر وجود قواته في عمان لضرب المسلحين بقوله:"نعم هناك بعض قواتي تحارب في عمان ...، فالثورة في ظفار شـيوعية و أنا ضـد الشـيوعية في المنطقة، و هذه ليست مسـألة عقيدة و لكنها مسألة أمن فهل يتوقع مني أن أسمح بقيام نظام شيوعي على المضايق، لن أسمح بذلك على الإطلاق، فمضـايق هرمز هي عصـب الحياة بالنسـبة لإيران"(هيكل، ١٩٨٢، ١٤١). فلهذا قدمت إيران دعماً جوياً و برياً، مكن سـلطنة عمان من إنهاء مشـكلة إقليم ظفار، و لم تنسحب القوات الإيرانية من عُمان حتى أتمت المهمة المناط بها(سلمان الجشعمي، ٢٠١٦، ٣٠٣).

تزامن مع تلك العملية العسـكرية تدفق الأسـلحة الأمريكية على إيران، لتمكين الشـاه محمد رضـــا بهلوي من القيام بالدور الذي يصـــبوا إليه، أي دور"شرطي الخليج"، و تحولت إيران إلى المسـتورد الأول للأسـلحة الأمريكية عام ١٩٧٤، و باتت البحرية الإيرانية الأقوى بل الوحيدة تقريباً في الخليج(عبدالسـتار، ١٩٨٩، ١٥٧؛ المدني، ١٩٩٣، ٢٢١-٢٢٢). و مما يجدر ذكره هنا، أن الإتحاد السـوفيتي لم يعارض نفوذ إيران المتزايد للسـيطرة على بعض المواقع الإسـتراتيجية في مياه الخليج، و ذلك تجنباً لإثارة حساسـية شـاه إيران ضـد وجود السـوفيت في المنطقة(الشريف، ١٩٧٦، ١٠١). و لهذا بات الشاه قادراً على التحرك ليس في الخليج فحسب بل في مياه خليج عُمان و صولاً إلى شواطىء أفريقيا الشرقية(زويد الجشعمي، ٢٠١٦، ١١١).

يظهر مما سبق، بأن الشاه محمد رضا بهلوي بدأ بتقوية الجبهة الداخلية لبلاده، ثم يتجه نحو توسيع علاقاته مع الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة للوقوف بوجه الأطماع

السوفيتية في المنطقة لا سيما بعد إعلان الحكومة البريطانية بإنسحاب قواتها من شرق قناة السويس عام ١٩٦٨، و بدأت الحكومة الإيرانية و بدعم بريطاني و أمريكي مباشر تسعى لملىء الفراغ البريطاني و السيطرة على منطقة الخليج العربي عسكرياً و أمنياً و إدخالها في مجال الأمن القومي الإيراني، و إعتبار أي خطر في المنطقة سيعكس سلباً على نظامها السياسي.

٤. الخاتمة:

تمنح الحقائق الواردة في هذا البحث إمكانية توصل الباحث إلى مجموعة من الإستنتاجات الأساسية أهمها:

- تميزت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي بالحذر و الترقب بسبب حرصها على عدم إثارة الجانب البريطاني و تهديد مصالحها في المنطقة، و بالمقابل لم يكن الجانب البريطاني حازماً إزاء الإدعاءات و المطالب الإيرانية المتكررة حول البحرين و الجزر العربية الثلاث.

- لم تشكل منطقة الخليج العربي أهمية قصوى للجانب الإيراني خلال الفترة الأولى من حكم الشاه الممتد بين ١٩٤١ - ١٩٥٣، بسبب ضعف النظام السياسي و الاقتصادي، و إنشغاله بالمشاكل الداخلية حصراً.

- تعود بدايات إهتمام الشاه بالخليج بعد ظهور و إنتعاش الحركة القومية فيها بسبب الأفكار الناصرية التي انتشرت في الخليج.

- ازداد الإهتمام الإيراني بالخليج أيضاً لإعتبارات اقتصادية المتمثلة بإنتاج النفط بكميات هائلة مما دفع بالعمالة الإيرانية إلى التوجه إلى هذه المناطق بالتالي شكلت نسبة عالية من الأيدي العاملة و إتخذت فيها بعد طابعاً سياسياً و ثقافياً مؤثراً على المجتمع الخليجي.

- كان لقرار الإنسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ دوراً كبيراً في مسار السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج، و فرصة حقيقية لمد نفوذها السياسي و العسكري بعد أن أصبحت القوة الاقتصادية و العسكرية الوحيدة في المنطقة، مما هيأت لها أن تأخذ دور "شرطي الخليج" لحماية المصالح الاقتصادية للدول الغربية و التصدي للنفوذ السوفيتي في منطقة الخليج.

- وضع الإنسحاب البريطاني إيران في موقع ممتاز في الخليج، إذ فرغت الساحة لإيران وحدها للعب بمقدرات المنطقة. و بفضل المساعدات العسكرية الأمريكية، استطاعت إيران من ممارسة دور أمني مهم في التصدي للنفوذ السوفيتي في منطقة الخليج.

- إتخذت إيران بعد الإنسحاب البريطاني بعض الإجراءات لتعزيز دورها القيادي في منطقة الخليج و لعل في مقدمتها قضية المطالبة بالبحرين و الجزر العربية الثلاث. و التي أدت إلى توتر العلاقات العربية - الإيرانية في الخليج، تلك العلاقات التي إستمرت على هذه الحالة حتى سقوط نظام الشاه في شباط ١٩٧٩.

المصادر

ئوسمان، سلوا محەمەد، (٢٠٢٤)، ژیانا پەرلەمانی ل ئیرانێ ١٩٢٦ - ١٩٤١، دهوك.

أبو مغلي، محمد وصفي، (١٩٨٣)، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

أبو مغلي، محمد وصفي، (١٩٨٥)، إيران: دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

أحمد، كمال مظهر، (١٩٨٥)، دراسات في تاريخ إيران الحديث و المعاصر، بغداد.

الأعظمي، وليد حمدي، (٢٠٠٣)، النزاع بين دولة الإمارات العربية و إيران حول جزر "أبو موسى و طنب الكبرى و الصغرى" في الوثائق البريطانية (١٧٦٤ - ١٩٧١)، الطبعة الثانية، لندن.

البديري، خضير، (٢٠١٥)، التاريخ المعاصر لإيران و تركيا، الطبعة الثانية، بيروت.

البكاء، طاهر خلف، (٢٠٠٢)، التطورات لداخلية في إيران ١٩٤١ - ١٩٥١، بغداد.

البوتاني، عبدالفتاح علي، (٢٠٠٩)، "السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية و حتى عام ١٩٧١"، مجلة جامعة دهوك (العلوم الإنسانية و الإجتماعية)، المجلد (١٢)، العدد .(2)

البياتي، أحمد باسل، (١٩٨٧)، "أهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الإتحاد السوفيتي و أثر ذلك في العلاقات بين البلدين ١٩١٨ - ١٩٤٦"، دراسات الخليج العربي و الجزيرة العربية (مجلة) العدد (٣٩)، السنة العاشرة، الكويت.

الجشعمي، أحمد يونس زويد، (٢٠١٦)،"الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (١٩٧١ - ١٩٨٠)"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد (٦)، العدد (٣)، جامعة بابل.

الجشعمي، نواف وبدان سلمان، (٢٠١٦)، العلاقات الخليجية - الإيرانية في الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٧٩م، لندن.

حسن، لؤي عبدالرسول، (٢٠١٢)، "سياسة بريطانيا تجاه منطقة الخليج العربي حتى قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩"، مجلة سر من رأى، المجلد (٨)، العدد (٣٠)، السنة الثامنة، جامعة سامراء، تموز.

حطاب، جواد كاظم، (٢٠١٣)، "الموقف الإيراني من الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١"، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، المجلد (٣٨)، العدد (٣)، جامعة البصرة.

الحياني، جاسم إبراهيم، (٢٠٠٧)، خفايا علاقات إيران - (إسرائيل) و أثرها في إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث ١٩٦٧ - ١٩٧٩، دمشق.

الربيعي، محمد هاشم خويطر، (٢٠١٢)، التنافس الإيراني - السعودي على الخليج العربي دراسة تاريخية سياسية ١٩٢٢ - ١٩٨٨، بيروت.

رمضاني، ر. ك.، (١٩٨٤)، الخليج العربي و مضيق هرمز، ترجمة: عبد الصاحب الشيخ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

رمضاني، روح الله، (١٩٨٤)، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١ - ١٩٧٣: دراسة في السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث، ترجمة: علي حسين فياض، عبدالمجيد حميد جودي، جامعة البصرة.

الزاوي، ناظم يونس ، (٢٠٢٢)، العلاقات الإيرانية - السوفياتية ١٩٦٢ - ١٩٨٨، طهران.

الزاوي، ناظم يونس، (٢٠١٠) ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في ايران ١٩٠١ - ١٩٥١، عمان.

الزياني، أمل إبراهيم، (١٩٧٧)، البحرين بين الاستقلال السياسي و الانطلاق الدولي، الطبعة الثانية، القاهرة.

ساجت، صفاء محمد عبد، (٢٠١٩)، العلاقات الإيرانية الإماراتية ١٩٧١ – ١٩٩٢، بغداد.

سعيد، روزماري، (١٩٧٦)، "النزاع حول الجزر العربية في الخليج ١٩٢٨ - ١٩٧١ دراسة للعلاقات العربية - الإيرانية و دور بريطانيا فيها"، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد (٦)، السنة الثانية، جامعة الكويت، نيسان.

سلمان، ظافر ناظم، (١٩٨٨)، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي منذ ١٩٧٩ - دراسة في أثر البيئة الداخلية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية و الأفريقية، الجامعة المستنصرية.

سلمان، عبدالهادي كريم، (١٩٨٦)، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، منشورات مركز

دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

سنان، محمود بهجت، (١٩٦٣)، البحرين درة الخليج العربي، بغداد.

شاكر، محمود، (٢٠٠٣) ، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الجزء الثاني، عمان.

الشريف، وليد، (١٩٧٦)، "الإتحاد السوفيتي و منطقة الخليج العربي"، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية، العدد (٥)، السنة الخامسة، جامعة الكويت، كانون الثاني.

شهداد، إبراهيم محمد إبراهيم، (١٩٨٩)، الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين ١٩١٢ - ١٩٧٥، الدوحة.

صالح، غانم محمد، (١٩٨٤)، خليل فضيل محمد الكبيسي، الخليج العربي، بغداد.

صبحي، أحمد محمود، (١٩٦٢)، البحرين و دعوى إيران، تقديم و مراجعة: د. محمود علي الداود، الاسكندرية.

العاني، سميرة عبدالرزاق عبدالله، (١٩٩٧)، العلاقات الإيرانية - البريطانية ١٩٣٩ -١٩٥٩ أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد.

عبد، طاهر موسى، (١٩٨٣)، الإحتلال العسكري الإيراني لجزر أبو موسى و طنب الكبرى و طنب الصغرى، بغداد.

عبدالرحمن، محمد كامل محمد، (١٩٨٨)، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه ١٩٢١ - ١٩٢٦، مراجعة: د. كمال مظهر أحمد، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة.

عبدالستار، لبيب، (١٩٨٩)، قصة الخليج: تفاعل دائم و صراع مستمر ١٩٨٨، بيروت.

عبهول، عبدالله شاتي، (٢٠١٠)، صفحات من تاريخ العراق و إيران المعاصر، تقديم: د. هاشم صالح التكريتي، بغداد.

العبيدي، إبراهيم خلف، (١٩٧٦)، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ - ١٩٧١، بغداد.

العبيدي، إبراهيم خلف، (١٩٨١)، التحدي الإيراني لمنطقة الخليج العربي، بغداد.

العبيدي، خضير نعمان، (١٩٥٩)، البحرين من إمارات الخليج العربي، بغداد.

العقاد، صلاح، (١٩٦٦)، "السياسة الإيرانية و الإستعمار الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد (٤)، السنة الثانية، القاهرة.

العقاد، صلاح، (١٩٧٢)، معالم التغيير في دول الخليج العربي، القاهرة.

العلي، صالح محمد صالح، (١٩٨٤)، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥ - ١٩٤١، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

العيدروس، محمد حسن، (٢٠٠٢)، رضا خان و الجزر العربية (١٩٢١ - ١٩٤١)، الجزء الثاني، دبي.

الفتلاوي، صباح كريم رياح، (٢٠١٧)، "تطورات العلاقات الإيرانية العربية (الخليج العربي انموذجياً) من منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (٢٤)، العدد (٢)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، حزيران.

فودة، محمد رضا، (د. ت)، العلاقات الإيرانية الخليجية، مصر.

الفيل، محمد رشيد، (١٩٧٤)، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الكويت .

قاسم، جمال زكريا، (٢٠٠٢)، تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر، المجلد الثالث، الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية و علاقات الجوار ١٩١٤ - ١٩٤٥، القاهرة.

كي نوش، بنفشة، (٢٠١٧)، العلاقات السعودية - الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة: إبتسام بن خضراء، بيروت.

كيلي، جون ب.، (د. ت.)، بريطانيا و الخليج (١٧٩٥ - ١٨٧٠)، الجزء الأول، ترجمة: محمد أمين عبدالله، سلطنة عمان.

متولي، محمد، (١٩٨١)، حوض الخليج العربي الأوضاع السياسية و الاقتصادية، القاهرة.

محمد أمين، عبدالأمير، (١٩٦٦)، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، بغداد.

محمد، سلمى عدنان، (١٩٨٠)، إيران و أمن الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

محمد، فوزية صابر، (١٩٩٣)، التطورات الداخلية في إيران ١٩٥١ - ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد.

المدني، سيد جلال الدين، (١٩٩٣)، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة: سالم مشكور، طهران.

مذكرت شاه إيران المخلوع، (١٩٨٠)، ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

مركز البحوث و الدراسات، (١٩٨٥)، الجمهورية العراقية، مجلس قيادة الثورة، جهاز المخابرات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، الجزء الأول، الشخصيات، بغداد.

النجار و آخرون، مصطفى، (١٩٨٤)، تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر، جامعة البصرة.

النجار، مصطفى عبدالقادر، (١٩٧٧)، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، جامعة البصرة.

النجار، مصطفى عبدالقادر، (٢٠٠٨)، بريطانيا و تحديد السيادة على جزر الخليج العربي، في: مجموعة مؤلفين، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، عمان.

النداوي، محمد جاسم، (١٩٩٠)، السياسة الإيرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات، جامعة البصرة.

نوفل، سيد، (١٩٦٩)، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت.

الهيتي، صبري فارس، (١٩٧٨)، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد.

هيكل، محمد حسنين، (١٩٨٢)، مدافع آية الله، بيروت.

اصفهانی، علیرضا سمیعی، (١٤٠٠)، "ساختار نظام بین الملل و تأثیر آن بر فرایند دولت سازی در ایران عصر پهلوی دوم (١٣٥٧ - ١٣٢٤)"، فصلنامه دولت پژوهی، سال ششم، شماره (٢٥)، بهار.

توکلی، فرناز اخوان، (١٣٨٦)، گاهشمار روابط ایران و انگلیس، مرکز اسناد و تاریخ دیپلماسی وزارت امور خارجه، تهران.

چمنکار، محمد جعفر، (١٣٩٢)، "نقش دولت پهلوی دوم در امنیت خلیج فارس و دریای عمان"، فصلنامه تاریخ روابط ایران، سال چهاردهم، شماره (٥٤)، بهار.

رضا شاه، (١٩٥٠)، مذكرت رضا شاه، بغداد.

زرگر، علی اصغر، (١٣٧٢)، تاریخ روابط سیاسی ایران و انگلیس در دوره رضا شاه، ترجمه: کاوه بیات، تهران.

سعیدی، مینا صادقپور، (١٣٩٢)، مسئله بحرین دوره نهلوی اول با تکیه بر اسناد، پایان نامه براي دریافت درجة کارشناسی ارشد در رشته تاریخ (گرایش مطالعات خلیج فارس)، دانشکده ادبیات و علوم انساني، دانشگاه تهران، مهرماه.

شاکر، علی، (١٣٩٩)، "تحلیلی بر تأثیرات جنط سرد و نظام دوقطبی بر روابط ایران و عراق در دوره پهلوی دوم"، مجله پژوهش های تاریخی ایران و اسلام، شماره (٢٧)، پاییز و زمستان.

شفیعی، اسماعیل و شهریاري، محمد علی، (بی. تا)، "بررسی روابط ایران و کشورهای حوزه خلیج فارس (عمان، بحرین، امارت متحده عربی، کویت)"، مجموعه مقالات دهمین همایش ملی - علمی، پژوهشی خلیج فارس.

مقدم، عباس پرتوی، (١٣٨٥)، بحرین چرا و چگونه از ایران جدا شد، تهران.

وثوق، محمد باقر، (١٣٩٧)، تاریخ خلیج فارس و ممالك هم جوار ٩٦٨، چاپ: پینجهم، تهران.

وزیران، امیر حسین، (۱۳۹۸)، "تحلیل سیاست رژیم پهلوی در منطقه خلیج فارس"، دو فصلنامه علمی دانش سیاسی، سال پانزدهم، شمارهء اول (پیاپی ۲۹)، بهار و تابستان.

ولدانی، اصغر جعفری، (۱۳۷٤)، تحویلات مرزها و نقش ژئوپلتیك خلیج فارس، تهران.

Al-Mazroue,Noura S., (2015), Disputed Islands between UAE and Iran: Abu Musa, Greater Tunb, and Lesser Tunb in the Strait of Hormuz, Gulf Research Center Cambridge, October.

Al-Naqbi, Yousif Ebraheem Ahmed, (1998), The Sovereignty Dispute Over The Golf Islands Abu Musa, Greater and Lesser Tunbs A Thesis Submitted For The Award of The Degree of Doctor of Philosophy in Law, School of Law, University of Glasgow.

Alvandi, Roham,"Nixon, Kissinger, and the Shah (2010), "Muhammad Reza Pahlavi and the Bahrain Question 1968-1970", British Journal of Middle Eastern Studies, 37 (2), August.

Alvandi, Roham,"Nixon, Kissinger, and the Shah (2010). The Origins of Iranian Primacy in the Persian Gulf", f. Diplomatic history, 36 (2).

Hurewitz, J. C., (1972), Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914 - 1956, New York.

Ramazani, Rouhollah K., (1971) Ramazani, Iran and the Persian Gulf, Virginia.

Shawadran,Benjamin, (1955) The Middle East, Oil and the Great Power, New York.

سیاسەتا ئیرانێ بەرامبەر کەندافێ عەرەبی لسەر دەمێ محەمەد رزا شاهێ پەهلەوی ۱۹٤۱- ۱۹۷۹

کورتی:

ئارمانج ژ ڤێ ڤەکۆلینێ دیڤچوونا (سیاسەتا ئیرانێ بەرامبەر کەندافێ عەرەبی لسەر دەمێ محەمەد رزا شاهێ پەهلەوی ۱۹٤۱-۱۹۷۹) یە، کو دەمەکێ گرنگە د مێژوویا ئیرانێ وکەندافێ دا، دەڤەرا رۆژهەلاتا ناڤین پێشڤەچوونێن سیاسی بخۆڤە دیتن کو گەلەك گوهوریێن بارۆدوخێن هەرێمی ونێڤدەولەتی تێدا بوون، ژوان نیشتمانیکرنا پەترولێ ل ئیرانێ سالا ۱۹۵۱، کو بوویە ئەگەرێ ئالووزیا پەیوەندیان دناڤبەرا ئیران وبەریتانیا دا، کو یا هەڤدەم بوو لگەل گەشبوونا بزاڤا نەتەوەی یا عەرەبی د نیڤا سالێن پێنجیان ژ چەرخێ بیستێ، وژ هەمی پێشڤەچونا گرنگتر راگەهاندنا ڤەکێشنا بەریتانیا لسالا ۱۹٦۸ ژ کەندافێ عەرەبی، زێدەباری گەشەبوونا بەرژەوەندیێن ویلایەتێن ئیککگرتی یێن ئەمریکا، ئەڤە هەمی بوونە ئەگەر کو دەڤەرا کەندافێ عەرەبی ببیتە جهێ مملانەکا هەرێمی ونێڤدەولەتی، ژبو بدەستڤەئینانا دەستەلاتەکا مەزنتر وکاریگەرتر ل ڤێ دەڤەرا ئیستراتیجی. ژبەر کو ئیران هێزەکا سەرەکی یە لدەڤەرا رۆژهەلاتا ناڤین بشێوەکێ گشتی وکەندافا عەرەبی بشێوەکێ تایبەت، شیایە ب سەرکەفتیانە و بتایبەت لسەردەمێ محەمەد رزا شاهێ پەهلەوی رۆلەکێ گرنگ رابیت ژبو بەرەڤانیێ ژ بەرژەوەندیێن خۆ ویێن دەولەتێن رۆژئاڤا. وژ گرنگیا بابەتی، ئارمانجا وی دکەڤیتە لدور دروستکرنا وێنەیەکێ دروستێ کەتواری بو سیاسەتا ئیرانێ بەرامبەر کەندافێ عەرەبی د وی دەمێ مێژوویی دا، کو ئیرانێ هەولدا رۆلەکێ هەرێمی بگێریت ژبو بدەستڤەئینانا بەرژەوەندیێن سیاسی و ئابووری، دیسان داکو ڤەکۆلین ببیتە ژێدەرك بوو خواندنا پەیوەندیێن ئیرانی-کەندافێ ژبەر کێمیا ڤەکۆلینان د ڤی بیاڤی دا ل زانکۆیێن کوردستانێ.

پەیڤێن سەرەکی: ئیران، کەندافێ عەرەبی، محەمەد رزا شاهێ پەهلەوی، ڤەکێشانا بەریتانیا، هەر سێ گزیرتێن عەرەبی.

Iranian Policy Toward the Arabian Gulf During the Reign of Mohammad Reza Shah Pahlavi 1941 – 1979

Abstract:

This study explores Iranian policy toward the Arabian Gulf during the reign of Mohammad Reza Shah Pahlavi (1941–1979), a transformative era in the modern history of Iran and the region. The Middle East at the time experienced key political shifts that reshaped regional and global dynamics. One of the most significant events was the 1951 nationalization of Iranian oil, which strained Iranian-British relations. This occurred alongside the rise of Arab nationalism in the 1950s. A major turning point came in 1968 when Britain announced its withdrawal from the Arabian Gulf. Simultaneously, the United States expanded its strategic interests in the region. These developments intensified regional and international competition for influence over this vital geopolitical area. As a dominant power in the Middle East, Iran particularly under Mohammad Reza Shah Pahlavi played a critical role in promoting both its own national interests and those of Western powers. The aim of this research is to present an accurate analysis of Iran's Gulf policy during this period, highlighting its efforts to secure political and economic gains by assuming a regional leadership role. Additionally, this work seeks to contribute to the limited body of scholarship on Iranian-Gulf relations, particularly within academic institutions in Kurdistan.

Keywords: Iran, Arabian Gulf, Mohammad Reza Shah Pahlavi, British Withdrawal, The Three Disputed Islands.

الهوامش

(١) يقع الخليج العربي جغرافياً بين شبه الجزيرة العربية غرباً، و إيران شرقاً، و مضيق هرمز و خليج عمان جنوباً و العراق شمالاً. تبلغ مساحته (٢٣٩٠٠٠) كيلومتر مربع، تتمتع منطقة الخليج بأهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي بسبب موقعه الإستراتيجي و الجغرافي، و لكونها تضم أكبر نسبة من إحتياط النفط العالمي. للمزيد حول جغرافية الخليج ينظر: د. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد، ١٩٧٨، ص ص١٨ - ١٩.

أما بالنسبة إلى تسميات الخليج فقد أرتأينا إستخدام مصطلح الخليج "العربي" بدلاً من الفارسي لأننا إعتمدنا في مصادرنا على الكتب العربية، و لكون الإدعاءات العربية في تسميتها أكثر علمية و مقبولية، على الرغم من أن أول تسمية كانت من قبل الأسكندر المقدوني عندما أرسل أسطوله إلى المحيط الهندي، و قد سار بمحاذاة الشواطىء الشرقية من الخليج، و وجد سكانها من العنصر الفارسي، فسماها بـ(الفارسي) ثم دخلت في جميع الأدبيات التاريخية و السياسية الأوربية بهذا التسمية و استمرت إلى الآن. للمزيد ينظر: سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص ص١٩ - ٢٠؛ محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الكويت، ١٩٧٤، ص١؛ د. محمد وصفي أبو مغلي، إيران: دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص ص١٥ - ١٨.

(٢) ولد محمد رضا شاه بهلوي في ٢٦ تشرين الأول ١٩١٩ في طهران، أصبح ولياً للعهد بعد أن توج والده ملكاً على إيران في كانون الثاني ١٩٢٥، و في عام ١٩٣١ سافر إلى سويسرا لإكمال تعليمه الثانوي، عاد إلى طهران عام ١٩٣٦ ليلتحق بالكلية الحربية فيها، التي تخرج فيها بعد سنتين برتبة ملازم ثان، و جرى تتويجه شاهاً على إيران في ظل الإحتلال الأنكلو - سوفيتي لإيران عام ١٩٤١ بعد أن تنازل والده عن العرش و نفيه إلى الخارج، توفي في مصر عام ١٩٨٠. للتفاصيل عن حياته ينظر: د. محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص ص٤٤ - ٤٨؛ الجمهورية العراقية، مجلس قيادة الثورة، جهاز المخابرات، مركز البحوث و الدراسات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، الجزء الأول، الشخصيات، بغداد، ١٩٨٥، ص ص١٠٣ - ١١٨.

(٣) ولد رضا خان في قرية (الشت) احد قرى شمال طهرن في ١٦ اذار ١٨٧٨، التحق بفرقة القوزاق الفارسية، و أخذ بعد ذلك يترقى في الجيش حتى وصل إلى رتبة جنرل عام ١٩٢٠، و في شباط ١٩٢١ قام بإنقلاب عسكري، و تولى قيادة الجيش و وزارة الحربية، ثم تولى رئاسة الوزراء في تشرين الأول ١٩٢٣، و في كانون الثاني ١٩٢٥ توج ملكاً على إيران و استمر حكمه حتى عم ١٩٤١. للتفاصيل ينظر: رضا شاه، مذكرت رضا شاه، بغداد، ١٩٥٠، ص١١ و ما بعدها.

(4) تعتبر البحرين إحدى إمارات الخليج المهمة، و تقع في وسط الخليج و تتألف من عدد من الجزر يبلغ عددها حوالي (٣٣) جزيرة، بعضها مستوطن و البعض الآخر غير صالح للسكن، و تبلغ مساحة البحرين ٢٦٥ ميل مربع، و يبلغ عدد سكانها حوالي ٢١٦،٠٧ ألف نسمة. يحد البحرين من الشمال الخليج العربي و من الشرق شبه جزيرة قطر و من الجنوب خليج البحرين و الساحل الشرقي للسعودية يقع في غربها. للمزيد ينظر: محمود بهجت سنان، البحرين درة الخليج العربي، بغداد، ١٩٦٣، ص٣٦٥؛ أمل إبراهيم الزياني، البحرين بين الاستقلال السياسي و الانطلاق الدولي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٩.

(5) بالنسبة إلى الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى و طنب الصغرى و أبو موسى) فهي جزر صغيرة تقع في الخليج العربي بين الساحل المتصالح و جزيرة قشم الإيرانية. يبلغ طول جزيرة طنب الصغرى ميلاً واحداً و عرضه ثلاثة أرباع الميل و لا يسكنها أحد و لاتتوفر فيها مياه الشرب العذبة. و تقع على مسافة ثمانية أميال غرب جزيرة طنب الكبرى، التي تقع على مسافة ١٧ ميلاً جنوب غرب جزيرة قشم الإيرانية و على مسافة ٤٦ ميلاً شمال شرق أقرب نقطة من الساحل العربي. و تعود ملكية الجزيرتين طنب الكبرى و الصغرى لرأس الخيمة منذ انفصالها كامارة مستقلة عن الشارقة في عام ١٩٢١. أما جزيرة أبو موسى فانها أكبر مساحة من جزيرتي طنب، كما وأن عدد سكانها أكثر و لا تبعد إلا أميال قليلة عن الشارقة و تقع على مسافة أبعد من لنجة على ساحل بلاد فارس. للمزيد من التفاصيل ينظر: د. وليد حمدي الأعظمي، النزاع بين دولة الإمارات العربية و إيران حول جزر "أبو موسى و طنب الكبرى و الصغرى" في الوثائق البريطانية (١٧٦٤ - ١٩٧١)، الطبعة الثانية، لندن، ٢٠٠٣، ص٢٣ و ما بعدها.

(٦) سميت بالعاهدات (المانعة الأبدية) لأنها تمنع هذه المشيخات من إقامة أيّ إتفاق مع طرف آخر دون علم و موافقة بريطانيا المسبقة، و أبدية لأنها غير محددة بزمن معين. للمزيد ينظر:

Hurewitz J. C., Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914 - 1956, New York, 1972, PP. 149 - 150.

(٧) للتفاصيل عن د. مصدق و تأميم النفط الإيراني ينظر: د. ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في ايران ١٩٠١ - ١٩٥١، عمان، ٢٠١٠، ص١٨١ و ما بعدها؛ د. عبدالله شاتي عبهول، صفحات من تاريخ العراق و إيران المعاصر، تقديم: د. هاشم صالح التكريتي، بغداد، ٢٠١٠، ص٨٦ و ما بعدها.

(٨) كان إنضمام إيران إلى حلف بغداد في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥ بمثابة بداية العداء بين جمال عبدالناصر و إيران، لأن إيران بإنضمامها إلى هذا الحلف حولت شكوك ناصر إلى يقين. لأنه إعتبر هذا الحلف مؤامرة من قبل الكتلة الغربية لمنع الفكرة الناصرية، حيث كان هذا الحلف في نظره ليس فقط بإعتباره معادياً للسوفيت، بل و أيضاً بإعتباره معادياً للوحدة العربية. للمزيد ينظر: على شاكر، "تحليلى بر تأثيرات جنط سرد و نظام دوقطبى بر روابط ايران و عراق در دوره پهلوي دوم"، مجله پژوهش هاى تاريخي ايران و اسلام، شماره (٢٧)، پاييز و زمستان، ١٣٩٩، ص١١٤.

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v9n2y2026.pp322-334

أمريكا الإســـتراتيجية في المنطقة. و تأمين منطقة الخليج و الممرات المائية التي يمر بها البترول. للمزيد ينظر: د. محمد رضا فوده، العلاقات الإيرانية الخليجية، القاهرة، د.ت، ص٢٥ - ٢٦؛ د. محمد جاسم النداوي، المصدر السابق، ص٦٣.

(١١) للمزيد من التفاصـــيل عن العلاقات الإيرانية - الســـوفيتية ينظر: د. ناظم يونس الزاوي، العلاقات الإيرانية - السوفياتية ١٩٦٢ - ١٩٨٨، طهران، ٢٠٢٢، ص ٩١ و ما بعدها.

(12) حركة ظفار هي حركة معادية لحكومة ســـلطنة عمان و الإســـتعمار البريطاني، و ظفار هو الإقليم الجنوبي لســـلطنة عمان، و ظهرت هذه الحركة عام ١٩٦٣ في فترة حكم الســـلطان ســـعيد بن منصـــور والد الســـلطان قابوس، و إمتدت إلى نهاية عام ١٩٧٥، و كانت هذه الحركة تحمل آيديولوجية إشـــتراكية شـــيوعية يدعمها الإتحاد السوفيتي. للمزيد ينظر: إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، الصـــراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين ١٩١٢ - ١٩٧٥، الدوحة، ١٩٨٩، ص٢٦٢ و ما بعدها.

(٩) يبدو ان قرار الإنســـحاب البريطاني من شرق قناة الســـويس جاء لعدة إعتبارات منها، أن حكومة حزب العمال البريطاني وجدت بأن تكاليف النفقات العســـكرية أصـــبحت عبئاً على الميزانية الدولية و لابد من التوجه إلى توســـيع الخدمات و التركيز على الأوضـاع الداخلية، هذا فضـلاً عن تغيير المفاهيم الإسـتراتيجية السـابقة و التحول إلى تبني مفاهيم جديدة لحماية مصالحها السياسية و الاقتصادية من خلال الإبقاء على بعض القواعد العسـكرية بدلاً من التواجد العسـكري المباشر. للتفاصـيل عن أسـباب الإنسحاب البريطاني يراجع: د. صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ص١٥٠ - ١٥٤؛ عبدالفتاح علي البوتاني، "الســـياســـة البريطانية في منطقة الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية و حتى عام ١٩٧١"، مجلة جامعة دهوك (العلوم الإنســـانية و الإجتماعية)، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ٢٠٠٩، ص ص٢٠١ - ٢٠٢.

(10) بعد إنسحاب بريطانيا من الخليج بدأت إيران في ربط مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية و وجدت بإمكانها أن تحقق الإســـتراتيجية الأمريكية في المنطقة بشـــكل متصاعد، و التي كانت تهدف للوقوف أمام نفوذ الإتحاد السوفيتي داخل نطاق مصالح

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v9n2y2026.pp322-334